

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق

د. إسماعيل بوخاوة و أ. سمراء دومي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة فرحات عباس - سطيف

مقدمة:

عانت المؤسسة الاقتصادية في الجزائر وخاصة العمومية منها لفترة طويلة من نواقص عديدة أهمها ضعف المردودية رغم الحماية والدعم المالي المقدم لها من طرف الدولة. ومع ضعف النتائج المتحصل عليها من جراء اتباع سياسات التطهير المالي التي ارتكزت أساسا على مقارنة محاسبية بحثة بات من الضروري القيام بإصلاحات جذرية وذلك بالتخلي وبشكل نهائي عن أسلوب تسيير الاقتصاد القائم على نظام التخطيط المركزي والتحول تدريجيا نحو اقتصاد السوق. وبالتالي وجدت المؤسسة نفسها في الظروف الحالية والمستقبلية للاقتصاد الوطني مضطرة أن تكيف طرق تسييرها مع التنظيم الجديد للاقتصاد ، وتعمل على الابتعاد عن الطرق السابقة للتسيير وما يرتبط بها من عدم استعمال حقيقي لتقنياته.

ومن أجل فهم حقيقة هذا الوضع فقد قسمنا هذا المقال إلى ثلاث مباحث، حيث سوف نتعرض في المبحث الأول إلى أهم المراحل التي مرت بها المؤسسات الجزائرية بشكل مختصر، ثم تناولنا أهم التعريفات والشروط والمعوقات للانتقال إلى اقتصاد السوق.

أما المبحث الثالث فسوف نخصصه للتقنيات التسييرية الإستراتيجية التي يجب على المؤسسات إستعمالها للدخول في اقتصاد السوق.

1 - لمحة تاريخية عن تطور المؤسسة العمومية الجزائرية:

في الواقع أن الحديث عن المؤسسة العمومية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور الاقتصاد الوطني ككل، إذ لا يمكن التطرق إلى موضوع المؤسسة بصفة منفردة ومستقلة عن تطور شكل الدولة والمجتمع. فالمؤسسة العمومية الجزائرية لا تمثل مركزا للتراكم الاقتصادي فحسب، بل هي تنظيم سياسي، إجتماعي بسبب أن إجراء قراءة تحليلية للنصوص الرسمية للدولة الجزائرية تكشف بصورة جلية أن مسألة التحرر الاقتصادي تستلهم مبادئها من فلسفة حركة التحرير الوطني، خاصة وأن التوجه الاقتصادي لجزائر ما بعد الاستقلال تم الفصل فيه إبان الحرب التحريرية الكبرى، كما عبرت عن ذلك موافيق الصومام في 1956 وطرابلس في جوان 1962، وميثاق الجزائر في 1964/04/21، وبعده الميثاق الوطني في 1976/06/27، ومن ثم فإن التطور الاقتصادي في الجزائر ينقسم إلى مرحلتين أساسيتين هما:

— **مرحلة 1962-1980:** وهي مرحلة تملك "Appropriation" الدولة لموارد الاقتصاد بواسطة التأمين والتخطيط المركزي.

— أما المرحلة الثانية فهي ما بعد 1980 والرامية إلى تحسين الفعالية والعقلانية بإدخال إصلاحات بنيوية على الهيكل الاقتصادي نفسه.

1 - 1 - مرحلة ما قبل 1980: ورثت الجزائر غداة الإستقلال وضعاً اقتصادياً واجتماعياً صعباً، حيث كان مستقبل البلاد يتوقف على الطريقة المثلى لمواجهة هذا الإرث الذي اتسم بضعف الاقتصاد الوطني، فعندما غادرت فرنسا الجزائر تركت وراءها ما يقارب 800 مؤسسة مخربة إن لم نقل معدومة تماماً، بالإضافة إلى ذهاب كل الإطارات التقنية وضعف وسائل التحويل وقلة الإطارات المؤهلة (هجرة 350000 إطار عال و 35000 إطار متوسط، و 100000 عامل موظف، وأغلبية السكان الجزائريين يقيمون في الأرياف وأمين بنسبة 90%)، وعدم التحكم في القطاعات الموروثة عن الإستعمار، وقلة الأموال (حيث سجل في شهر واحد وهو

شهر جوان 1962 تحويل 750 مليون فرنك من الجزائر إلى فرنسا عبر قناة البنوك، أما التحويلات غير البنكية فلم تحصى⁽¹⁾.

بصفة عامة أن الجزائر وجدت نفسها أمام اقتصاد متخلف من كل النواحي وتابع لفرنسا في غالبيته (8% من الصادرات موجهة لفرنسا، و80% من الواردات تأتي من فرنسا)، ولم تجد البلاد أمامها للقضاء على هذه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة التبعية وبالخصوص لفرنسا إلا برنامج طرابلس 1962^(*) الذي وضع كهدف عام للاستقلال الوطني. غير أن هذا البرنامج لم يتبنى مذهب اقتصادي معين في التسمية بل اكتفى فقط برفض النظام الرأسمالي كنمط تنموي ودعى لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بتبني الملكية العامة لوسائل الإنتاج⁽²⁾. ولم يتبلور ويتأكد ظهور مذهب اقتصادي متجانس واضح إلا من خلال ميثاق الجزائر في 21 أبريل 1964 والذي أعلن فيه وبصرامة عن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية كبديل في التنمية الاقتصادية ووسيلة لحل المشاكل الناجمة عن الركود الاقتصادي والتدهور المالي والظروف الاجتماعية والسياسية السيئة التي سادت خلال المرحلة الانتقالية، وذلك بانتهاج أولى الخطوات نحو الاشتراكية بتطبيق التسيير الذاتي للأماكن الذي أقر في مارس 1963 (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي)، وإنشاء أولى الشركات والدواوين الوطنية والتي اعتبرت أدوات أساسية لتحقيق إستراتيجية التنمية⁽³⁾.

ويهدف هذا التوجه المذهبي الجديد الذي يعتمد على الدور المركزي والمحوري للدولة إلى التخلص من التبعية الأجنبية واسترجاع الثروات الوطنية،

(1) أحمد هني : " اقتصاد الجزائر المستقلة " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1991 ، ص 22.

(*) بعد وقف إطلاق النار كان من الضروري تحديد منهج تسيير عليه الدولة الجزائرية المستقلة ولهذا الغرض قامت جبهة التحرير الوطني بإعداد وثيقة رسمية وصادق عليها المجلس الوطني للثورة بطرابلس في جوان 1962 ، وأطلق على هذه الوثيقة اسم برنامج طرابلس.

(2) Hocine Benissaad : « Economie de développement de l'Algérie, sous développement et socialisme », 2^{ème} Edition, OPU, 1979, p 19.

(3) أحمد هني : مرجع سبق ذكره ، ص 22-23.

ومن جهة أخرى تشييد اقتصاد وطني مبني على أسس قاعدية سليمة، بالاعتماد على قطاع المحروقات في توفير الوسائل المالية الخارجية مع تعميم الزراعة.⁽¹⁾

ولم يتم الشروع في التجسيد الميداني للتصورات والأفكار الإيديولوجية الواردة في كل من برنامج طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964 إلا ابتداء من سنة 1966 (بعد التغيير السياسي الذي حدث في 19 جوان 1965) أين تم البدء في إرساء أسس الاشتراكية، فقد تميزت مرحلة نهاية الستينيات وبداية السبعينيات بعدة تحولات اقتصادية أقل ما يقال عنها أنها عملية إعداد الشروط الأساسية للانطلاقة التنموية، فسنة 1967 شهدت المرحلة الحقيقية لدخول الجزائر في التنمية بمفهومها العلمي، وتجددت في اندماج القرار السياسي بالقرار الاقتصادي، فالدولة قد تسلمت زمام الأمور، وشرعت في تحريك الحياة الاقتصادية اعتمادا على أسلوب التخطيط كأداة لتوجيه التنمية وتنظيمها.⁽²⁾

هذه المرحلة تجلت خاصة بتأميم الأراضي والمناجم وقطاع البنوك وشركات التأمين والأموال العقارية الشاغرة وكل الشركات الأجنبية، وتأميم التجارة الخارجية وقطاع النقل، وتأميم المحروقات، مع الشروع في إنجاز برنامج واسع للتصنيع في إطار مبادئ الاشتراكية وهذا ما تم تأكيده في إطار الأهداف العامة التي نص عليها صراحة في موانئ مثل الدستور والميثاق الوطني 1976.

ومن أجل تحقيق هذا المسعى التنموي تمسك صانعو السياسات الجزائرية بشدة بنموذج أساسي لعملية التصنيع يعتمد على فكرة "الصناعات المصنعة" Les industries industrialisantes " والذي حدد نموذجه الاقتصادي الفرنسي "دبرنيس" والتي يعرفها عبد اللطيف بن أشنهو على أنها " تلك التي تقوم مهمتها الأساسية في الوقت المناسب وفي محيطها المحدد على تملئة المصنوفة الصناعية وتوابع الإنتاج عن طريق وضع مجموعة من الآلات الحديثة تحت تصرف

(1) منصور محمد الشريف : " أسباب اللجوء إلى برنامج التصحيح الهيكلي " ، الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي واثاره على قطاعي التعليم والصحة 20 - 21 - 22 نوفمبر 2000 ، ص 11.

(2) محمد بلقاسم حسن بيلول: " سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر " ج 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ص 72.

الاقتصاد إنتاجية العمل ولإعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة المعينة وإلى إجراء تحول في سيرورة سلوكها في نفس الوقت" (1)

ويعني "دبرنيس" بالصناعات المصنعة، الصناعات الفولاذية والصناعات الميكانيكية والصناعات الهيدروكربونية، وبعبارة أدق الصناعات المصنعة هي الصناعات الهيدروكربونية والصناعات الثقيلة.

إن استعمال المحروقات كمنبع للطاقة وكوسيلة للنمو الاقتصادي قد حظي بالأولوية في برنامج الدولة لبناء قطاع صناعي جزائري مستقل، وبهذا المفهوم فالتصنيع لا يعني فقط استعمال منابع الطاقة ومعالجة المواد الخام ولكنه يعني أيضا سياسة مستقلة عن المنافسة الأجنبية بالإضافة إلى أن قطاع المحروقات هو مصدر القوة الأساسية للدولة ووسيلة الحكومة الجزائرية في المفاوضات مع الشركات الأجنبية وجعل صوتها يسمع في المنظمات الدولية. (2)

وبالموازاة مع هذا التوجه فقد تم اعتماد أسلوب التخطيط المركزي والقيام بمخططات تنموية متوسطة الأجل، حيث شهدت الجزائر خلالها ثلاث مخططات تنموية (3):

— المخطط الثلاثي (1967-1969): كان الهدف منه هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة، حيث أعطيت الأفضلية في هذا المخطط إلى الهياكل المرتكزة على الصناعات القاعدية والمحروقات، وبالفعل فلقد إنتقل الناتج الداخلي الخام " PIB " في قطاع المحروقات من 13% عام 1963 إلى 18,2% عام 1976.

— المخطط الرباعي الأول (1970-1973): لقد أحدثت السلطات المركزية في هذا المخطط إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم، حيث أجبرت المؤسسات

(1) عبد اللطيف بن شنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1980 ، ص 47.

(2) مجلة بحوث: العدد 01 ، 93/92 ، جامعة الجزائر ، ص 17.

(3) عبد الله بن دعيدة: التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط ، الجزائر ، فيفري 1999 ، ص 356-357.

العمومية على فتح حسابين أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار ومنعها من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها وقيامها بعملية التمويل الذاتي، والهدف من ذلك هو مراقبة الموارد المالية للمؤسسة العمومية.

— المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): هو عبارة عن استمرار للمخطط السابق إلا أنه يتميز بمبلغ الإستثمارات التي زادت بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط، حيث بلغ الإستثمار الكلي 121.23 مليار دج.

وعلى الرغم من هذا الحجم الكبير للإستثمارات، فإن النتائج لم تكن في المستوى المطلوب، وهذا نتيجة التأخر في الإنجاز ونفسي البيروقراطية في الإدارات المركزية.

وتميزت هذه المرحلة بمركزية التسيير والنقص الكبير والمعتبر في اليد العاملة، كما تميزت بتزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تنظيم الاقتصاد من خلال إحتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك من خلال إستعمال بعض الأدوات لتدعيم هذا التدخل كسياسة الميزانية والسياسة الجبائية وسياسة أسعار الصرف وسياسة الإقراض

هذا من الجانب الكلي، أما من الجانب الجزئي فنجد أن المؤسسة الاقتصادية العمومية قد أولكت لها الدولة بالإضافة إلى مهمة تنمية وتطوير الإنتاج وإعادة الإنتاج الوطني من خلال الاستثمار، مهام اجتماعية خاصة في ميادين سياسة تحديد الأجور، أعباء سياسة التكوين والصحة والسكن... الخ.

وباختصار فإن المتتبع لسياسة التنمية المنتهجة خلال عشرية السبعينيات يلاحظ أن الهدف المسطر لم يكن هو البحث عن طرق كيفية تحسين أداء فعالية الاقتصاد الوطني وفق أسس سليمة وإيجاد مكانة معتبرة له في ظل التحولات التي يعرفها السوق العالمي بالاعتماد على إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتاز بها الجزائر بميزة نسبية أكبر تسمح لها بمواجهة المنافسة الأجنبية، بقدر ما كان البحث أكثر على بناء قاعدة صناعية تهدف إلى تطوير القطاعات الإستراتيجية الأخرى (كتطوير قطاع الزراعة) بالاعتماد على تطوير صناعة المحروقات، مما جعل

الاقتصاد الوطني خاضعا لتقلبات أسعار السوق الدولية للمحروقات⁽¹⁾. بالإضافة إلى أن جميع المخططات المطبقة افتقرت لطابع الشمولية واعتمدت التنمية بصفة كلية على استثمارات الدولة وأهملت كثيرا تعبئة القطاع الخاص الوطني هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان جهاز التخطيط يشكو من ضعف شرطين هما التنسيق والإلزام.⁽²⁾

وكنتيجة لهذه الأسباب فقد أثبتت سياسة التنمية المنتهجة خلال هذه المرحلة عند نهاية السبعينيات عن فشلها ومحدوديتها.

2 - مرحلة ما بعد 1980: إن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في السبعينيات لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط لها، لذلك عمدت السلطات إلى توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة ومتابعة الاستثمار في المشاريع التي هي في طور الإنجاز، كما وجهت الاستثمارات الجديدة إلى تدعيم المنشآت القاعدية وإلى قطاعات البناء والزراعة والصناعات الخفيفة، وذلك قصد إعادة التوازنات الكلية إلى الاقتصاد الوطني. إلا أن توقيف الاستثمار في النشاطات الصناعية أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينات، مما جعل اقتصادنا يعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات الخارجية في كل ما تحتاج إليه المؤسسات الصناعية.

كما تميزت بداية الثمانينات بالإسترداد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج واسع للإسترداد سمي ببرنامج " ضد الندرة " حيث خصص له مبلغ 10 مليارات دولار في سنة 1982 على حساب الاستثمار والتشغيل.⁽³⁾

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الوطني هي حالة الركود الذي أصاب معظم المؤسسات العمومية ومعدلات النمو التي تراجعت بشكل كبير، والاستثمارات التي انخفضت هي الأخرى إلى أدنى مستوى

(1) منصور محمد الشريف : مرجع سبق ذكره ، ص 12.

(2) محمد بلقاسم حسن بهلول : " سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر "، مرجع سبق ذكره، ص 106-107.

(3) عبد الله بن دعيدة : مرجع سبق ذكره ، ص 358.

لها منذ أكثر من عقد ونصف. فبعد أن تضاعفت الاستثمارات ما بين 1969 و1978 ب 15 مرة حيث انتقل الاستثمار من 3409 إلى 53424 مليون دينار وكان يمثل 50% من الناتج المحلي الخام⁽¹⁾، انخفض معدل الاستثمار إلى الناتج الخام إلى 35,1% سنة 1984 ثم إلى 29% سنة 1991 ثم إلى 27,6% سنة 1993⁽²⁾، بالإضافة إلى تفاقم أزمة الديون وانهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية في ديسمبر 1985 والذي أدى إلى تراجع حصة الإيرادات بحوالي 50%⁽³⁾ والتي أظهرت مدى تفاقم الأزمة الجزائرية بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي الذي عرف خلال المنتصف الثاني من الثمانينات معدلات سلبية كما يوضحه الجدول التالي:⁽⁴⁾

الجدول رقم (1): معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-1993

السنة	الناتج الوطني PNB الخام	الناتج المحلي PIB الخام	PNB / tête	Cons / tête
1984	5,6	4,9	1,9	2,0
1986	- 0,2	- 17,2	- 3,5	- 2,4
1988	- 1,9	- 5,1	- 5,8	- 9,8
1990	- 1,3	- 7,4	- 3,8	- 4,9
1992	2,2	- 1,6	0,0	- 0,7
1993	- 1,9	- 5	- 3,5	- 6,2

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط والبنك العالمي

في حين استمر العمل على ضمان تسديد خدمة الدين الخارجي من خلال اللجوء إلى قروض جديدة، مما أدى إلى تزايد سريع في حجم المديونية الخارجية وذلك حسب ما يوضحه الجدول الموالي:⁽⁵⁾

(1) Ahmed Benbitour : « l'Algérie au troisième millénaire, défis et potentialités », 1^{ère} Edition, Edition Marinoor, 1998, p 50.

(2) Abdel-madjid DJENANE : « Réformes économiques et agriculture en Algérie », Thèse de Doctorat, ISEFY, Université de SETIF, 1997, p 30.

(3) تقرير صندوق النقد الدولي ، 1998 ، ص 08.

(4) A.DJENANE, op cit, p 30.

(5) A.DJENANE, op cit, p 31.

الجدول رقم (2): المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري 1984-1993

السنة	الدين الخارجي بملايين الدولارات	def budget / PIB en %	inve brut / BIB en %	التضخم ب (+) %
1984	14918	-9,0	35,1	8,2
1986	20482	- 11,8	33,5	12,4
1988	26038	- 12,8	27,2	5,9
1990	27637	3,2	28,1	16,6
1992	26350	- 6,8	28,2	31,8
1993	24716	- 15,9	27,6	21

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط والبنك العالمي

كما ظهرت خلال هذه الفترة بعض المرونة في المعاملات الاقتصادية بصفة عامة والمعاملات التجارية بصفة خاصة، بانتهاج سياسة تجارية مرنة تتوافق والإصلاحات التي يعرفها الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التخلي عن بعض الجوانب في احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة بإعطاء صلاحيات أكبر للمؤسسات في التدخل مباشرة في استيراد وتصدير مستلزماتها الإنتاجية من السلع والخدمات. هذا بالنسبة للجانب الكلي للاقتصاد، أما بالجانب الجزئي له فقد إتسمت هذه الفترة بوجود مرحلتين مهمتين في تطور المؤسسة الاقتصادية العمومية:

1 - القيام بإعادة هيكلة شركات القطاع العام من جانب البنية العضوية والمالية مع مطلع الثمانينات: فمن أجل تحسين مردودية المؤسسات العمومية صدر مرسوم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980⁽¹⁾ والذي يتعلق بإعادة

(1) الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادر بتاريخ 1980/10/04، ص 1513.

الهيكلية العضوية للمؤسسات، وتمثلت هذه العملية في تفكيك وتفتيت هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة وعددها 150 مؤسسة عمومية إلى 480 مؤسسة عام 1982، وإمتد هذا التقسيم إلى المؤسسات الولائية والبلدية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة ولائية و 1079 مؤسسة بلدية⁽¹⁾، وكان الهدف من إعادة الهيكلية العضوية هو تعميم استعمال أدوات التسيير الناجحة على كافة الوحدات الاقتصادية المجزأة، وتدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الإستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المالية.⁽²⁾ لقد تمت إعادة الهيكلية العضوية على أساس المعايير التالية:⁽³⁾

— التخصص.

— التقسيم الجغرافي.

— التقسيم حسب وجود المركز الرئيسي.

وهذا التقسيم كلف الدولة 48 مليار دينار جزائري أي حوالي 9 ملايين دولار.⁽⁴⁾

فرض هذا التقسيم على الدولة القيام بإعادة الهيكلية المالية للمؤسسات المهيكلية حديثا ومساعدتها على مواصلة نشاطها الاقتصادي، ففي سنة 1981 تم إنشاء لجنة خاصة بالهيكلية المالية وذلك لدراسة أسباب اختلال التوازن المالي الذي انجر عن إعادة الهيكلية العضوية للمؤسسات، والتي اقترحت مخطط نموذجي للتسوية قصير ومتوسط الأجل، حيث كلف البنك الجزائري للتنمية "BAD" بإعطاء قروض جديدة لإعادة الهيكلية المالية للمؤسسات خاصة من خلال المخطط الخماسي (1980-1984) وذلك للتكيف مع النظام المالي والمصرفي بصفة عامة، وإعادة تكييف هذا الأخير مع الاحتياجات المالية اللازمة لأنشطة المؤسسة.

ومن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الهيكلية المالية نذكر:

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول: "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، منشورات دحلب، 04-1993، ص 45.

(2) أحمد طرطار: "الترشيد الاقتصادي للطاقت الإنتاجية"، ديوان المطبوعات الجاسية، الجزائر 1993، ص 124.

(3) سعيد أوكيل وآخرون: "إستراتيجية المؤسسات العمومية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 56.

(4) منصور محمد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 14.

— الوصول للتطهير المالي للمؤسسات.

— توزيع الديون بين مختلف المؤسسات الناجمة عن الهيكلة العضوية والمؤسسة الأم.

— تصفية الحسابات بين المؤسسات العمومية.

— التفريق بين أعباء الاستغلال والأعباء الاجتماعية.

— وضع نظام أسعار متناسق... إلخ.

ولكن ما يلاحظ أن معظم هذه الأهداف لم تتحقق مما ترك وضع المؤسسات يبقى على حاله ⁽¹⁾. وفي الأخير نقول أن هذه العملية أدت إلى نتائج معاكسة ولم تصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة لها، على اعتبار أنها تمت في إطار محيط يتكون من نفس المنشآت وفي ظل الاقتصاد الموجه دائما حيث وخلال هذه المرحلة تم إنجاز خطتين تمويتين خماسيتين وهما المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) من جهة، وأنه تم استهلاك غالبية الموارد المالية المخصصة في إطار التطهير المالي للمؤسسات العمومية ولكن بدون نتيجة ملموسة من جهة أخرى.

2 — تصحيح الوضعية بإعطاء الاستقلالية للمؤسسات من جهة وتمهيد الأرضية نحو الانتقال إلى اقتصاد السوق تبعا للأثار السلبية التي مست الاقتصاد الجزائري عقب الصدمة البترولية سنوات الثمانينات، والتي بينت وكشفت عن مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري، فإنه تعين القيام بإصلاحات عميقة وجذرية تهدف أساسا إلى إعطاء الاستقلالية للمؤسسات العمومية. وبعد صدور قانون استقلالية المؤسسات عام 1988 (القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988) والذي بموجبه تصبح المؤسسات العمومية على الشكل التالي ⁽²⁾:

(1) محبوب بن حمودة: "المسائل المالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة الإيداع والمردودية"، الملتقى الوطني حول أفاق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة باتنة أيام 06-07-08 فيفري 1994، ص 10.

(2) إسماعيل عرابجي: "اقتصاد المؤسسة، أهمية التنظيم، ديناميكية الهياكل"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996، ص 152.

— إما على شكل شركات ذات المسؤولية المحدودة وتتمثل أساسا في المؤسسات المحلية.

— وإما على شكل شركات أسهم وأغلبها المؤسسات الوطنية.

كما تم وضع المعايير التي يعتمد عليها في عملية تقرير متى تدخل المؤسسة إلى مرحلة الاستقلالية، وكذلك تم وضع الهياكل التي تسهل عملية تسيير المؤسسات في ظل الاستقلالية، واتخاذ العديد من الإجراءات منها: ⁽¹⁾

— تسيير المؤسسة من طرف مجلس يتكون من 7 إلى 12 عضو.

— وضع 8 صناديق مساهمة تقوم بتسيير ومراقبة أموال الدولة لدى المؤسسات المستقلة.

— لا مركزية التخطيط عن طريق إعداد خطط سنوية للمؤسسات بالتنسيق مع مخطط القطاع والاقتصاد الوطني ككل.

— توزيع العملة الصعبة عن طريق الغرفة التجارية.

— وضع نظام عقود بين المؤسسات.

وعندما تصبح المؤسسات العمومية مستقلة، يطبق عليها القانون التجاري وتعامل على أساس القوانين الاقتصادية والمالية، أي أنها معرضة للتصفية والإفلاس في حالة عجزها. وعلى الرغم من الأموال الكبيرة المقدمة من طرف الدولة للقيام بعملية التطهير المالي للمؤسسات (حيث وصلت عند نهاية سنة 1996 مقدار 1076 مليار دينار)، فإنه يلاحظ ومنذ مرورها إلى الاستقلالية فإن المؤسسة العمومية قد عرفت العديد من الإختلالات أثرت عليها بشكل كبير نتيجة التباطؤ خاصة في تطبيق القوانين وعدم كفاية الإجراءات المالية المتخذة لتطهيرها.

(1) سعيد أوكيل وآخرون: "استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 59-60.

إن استقلالية المؤسسات التي بدأ العمل بها سنة 1988 لازالت تعاني من مشاكل عديدة، منها غياب تصور سليم لكيفية الانتقال من اقتصاد ممر كز إلى اقتصاد يعتمد على منطق قوى العرض والطلب.

هذا الغياب كان واضحا في برامج الحكومات المتعاقبة، حيث انتقدت بعضها للسرعة التي دفعت بها الاقتصاد الوطني للإصلاحات، في حين انتقدت أخرى لعدم جديتها وعرقلة مسار الإصلاحات.

هذا التذبذب في مسار الإصلاحات خلق نوعا من الارتباك لدى المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، مما أدخل الجزائر في حلقة مفرغة يصعب الخروج منها. كما أن المؤسسات المالية الدولية من جهتها تعلن أن الجزائر لم تدخل بطريقة جدية في اقتصاد السوق وبالتالي لجأت هذه المؤسسات إلى تجميد بعض القروض.

أما من وجهة نظر الجزائر فالوضع المالي للدولة في تأزم مما لا يسمح لها بالتكفل بالآثار السلبية التي تنتج عن التسرع في الدخول في اقتصاد السوق⁽¹⁾، هذا ما فتح المجال أمام الكثيرين لتوجيه الإنتقادات للقطاع العمومي والمطالبة بإعطاء الفرصة للقطاع الخاص، أي حسب آراء هؤلاء أن حل إشكالية الفعالية الاقتصادية التي يعاني منها القطاع العمومي لا يتم إلا عن طريق تحويل الملكية للقطاع الخاص الذي سوف تحكمه قواعد السوق.

إن الخصخصة أو نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص لا تعني بالضرورة أن تصبح المؤسسة الخاصة الجديدة فعالة اقتصاديا، لأن المشكل لا يطرح على أساس تحويل الملكية فقط وإنما المشكل مرتبط بطبيعة التنظيم الاقتصادي السائد ومدى فعاليته في توفير الشروط الضرورية وخلق المناخ المناسب للمؤسسة سواء كانت خاصة أو عمومية، فالمؤسسة في الجزائر سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص تعيش في محيط غير طبيعي يفرض عليها قيود وحواجز مصطنعة، لذا فإن نجاح سياسة الخصخصة مرتبط بعدة عوامل منها توفر المناخ الاقتصادي المحفز على الإبداع والابتكار، وتشجيع التعامل بالميكانيزمات الحقيقية لاقتصاد السوق.

(1) سعيد أوكيل والخرون: "استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 61-62.

II - الانتقال إلى اقتصاد السوق : GRANCI « L'ancien se meurt, :

le nouveau tarde de naître »

لقد بدأت السلطات العمومية تفكر في تحرير الاقتصاد الوطني والسعي لإتباع نظام اقتصاد السوق، ومع بداية التسعينيات أصبح هذا التوجه اختياراً مؤكداً، مما يفرض على المؤسسة العمومية بلوغ هدف جديد وهو القدرة على المنافسة، وهذا يعني بلوغ مستوى من الأداء في ظل محيط تنافسي قد تتواجد فيه مؤسسات محلية وأجنبية.

II - 1 - مفهوم اقتصاد السوق :

يعرف اقتصاد السوق بأنه "الاقتصاد القومي الذي توزع فيه موارد المجتمع بين قطاعات النشاط الاقتصادي وفروعها المختلفة وفقاً لقواعد السوق الحرة، والتي تعرف بأنها السوق التي يترك لقوى العرض والطلب فيها أن تلعب دورها بحرية تامة دون تدخل من جانب الحكومة ودون أي قرارات تنظيمية"⁽¹⁾. كما تعرف بأنها "السوق التي يكشف اقتصادها عن قيام المنافسة بين المنتجين وذلك بغية زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وكسب الأسواق بغية تحقيق أقصى الأرباح"⁽²⁾.

ويعرف د. إسماعيل بوخاوة اقتصاد السوق على أنه "نظام اقتصادي حيث تضمن فيه الميكانيزمات الطبيعية وحدها التوازن المستمر للطلب والعرض" كما يضيف "أن تنظيم الإنتاج والأسعار يؤمنه الطلب والعرض، وهذا التنظيم يخضع لتأثير المنافسة"⁽³⁾.

أما د. ضياء مجيد الموساوي فإنه يعرف اقتصاد السوق بأنه "النظام الذي يفترض في الواقع زيادة أوضاع الحرية الاقتصادية، حرية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وحرية المنتج في توجيه رأسماله بهدف تعظيم الربح وحرية المستهلك في

(1) عبد العزيز فيمي: موسوعة المصطلحات الاقتصادية، دار النهضة العربية، لبنان، 1986، ص 347.

(2) حسين عامر: اقتصاد السوق، طابع الاقتصاد الحر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1999، ص 14.

(3) Smail BOUKHAOUA: «Economie de marché ou capitalisme réinventé». El Watan. 07/12/1995, p 07.

إستخدام دخله، على أن يتولى جهاز الأسعار عن طريق المنافسة الحرة الكاملة تحقيق اللقاء بين المنتج والمستهلك بغية التوفيق بين العرض والطلب من خلال تغيرات الأسعار وعندئذ فإن نظام السوق هو الذي يتكفل على مستوى الاقتصاد القومي بتوزيع الموارد توزيعاً أمثل وباستخدامها إستخداماً أكمل⁽¹⁾. إذن نظرياً يقوم نظام السوق على المنافسة حيث يلعب قانون القيمة دوراً أساسياً في تنظيم وتطوير الحياة الاقتصادية وذلك من خلال الميكانيزمات التالية:⁽²⁾

1 — توزيع قوى العمل ووسائل الإنتاج على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

2 — تطوير وسائل الإنتاج وفنون الإدارة والتنظيم، فعن طريق المنافسة الدائرة في السوق بين المنتجين يحاول كل منتج أن ينتج بتكلفة أقل وذلك بالسعي للحصول تقنية جديدة في الإنتاج والنقل والاتصال وإلى إيجاد طرق أكثر فاعلية في الإدارة والتنظيم، كل هذه الإجراءات تهدف إلى تقليل التكاليف وفي نفس الوقت تؤدي إلى تطوير مستمر لوسائل الإنتاج والإدارة والتنظيم.

3 — الترشيح في إستخدام الموارد، فأتثناء محاولة المنتجين لتقليل تكاليف إنتاجهم يحاولون تحاشي كل أشكال التبذير، إذا للسوق ضوابط سعرية ونوعية للسلع المنتجة.

غير أن قانون القيمة لا يعمل إلا إذا توفرت شروط معينة تتمثل في وجود بيئة تنافسية حقيقية هذه الشروط هي⁽³⁾:

1 — أن تكون المؤسسات المنتمية لسوق معينة معرضة للزوال ومعرضة لدخول مؤسسات أخرى.

2 — أن يكون لدى جميع المؤسسات الموجودة والمحتملة فرص متساوية للحصول على نفس السلع المحتملة.

(1) ضياء مجيد الموسوي: الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995 ص 51.

(2) عبد العزيز شرايبي: المؤسسة العمومية في الجزائر بين التخطيط المركزي واقتصاد السوق، مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية، العدد 4/1993، ص 22.

(3) عبد العزيز شرايبي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

3 — ألا يتطلب دخول مؤسسات جديدة إلى السوق تكاليف غير قابلة للإسترجاع (كأن يتطلب الإستثمار نفقات خاصة بالقاعدة الهيكلية، من شق الطرق، أو مدّ القنوات... الخ).

4 — يجب أن تكون علاقة الدولة بالمؤسسات الخاصة والعمومية واضحة وعادلة، خاصة فيما يتعلق بدفع الضرائب والرسوم والإمتيازات المختلفة والمد بالمعلومات، لأن كفاءة الأسواق تعتمد إلى حدّ كبير على جودة المعلومات وصحتها وقيمتها.

ويلاحظ أنه عند توفير هذه الشروط في بيئة اقتصادية ما فإن طبيعة الملكية للمؤسسة تصبح عاملا ثانويا ويصبح العامل الحاسم متمثلا بالقدرة على المنافسة.

ومن خلال هذه الشروط المذكورة يتضح أن السوق الجزائرية لازالت بعيدة أن تغدوا سوقا قابلة للمنافسة.

2 — شروط الانتقال إلى اقتصاد السوق:

إن عملية المرور من الاقتصاد المخطط (الاشتراكي) إلى اقتصاد السوق تسمى بمرحلة انتقال "Transition" ويقصد بعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق " العملية الاقتصادية الاجتماعية "Socio-Economique" التي من خلالها تتعهد دولة ما كانت سابقا تنتهج النهج الاشتراكي، ثم تولدت عن انتخابات ديمقراطية، حكومة، تتعهد بوضع نظام اقتصاد السوق في بلادها " (1)

ويعرفها د. حسين بن يسعد على أنها: " تتمثل في التحول من نظام اقتصاد مركزي إلى نظام يستند إلى السوق من خلال وضع قواعد تسيير السوق، وتسهيل الملكية الخاصة ووسائل الإنتاج والاعتماد على سياسة اقتصادية كلية من النوع الليبرالي " (2).

(1) Ivan SAMSON : « Les trois étapes de la transition » dans « Dix grands problèmes économiques contemporains », 2^{ème} édition, OPU, 1993, p 49.

(2) Hocine BENISSAAD: « L'ajustement structurel, objectifs et expériences », OPU, 1993, p73

وتتمثل عملية الانتقال بالإضافة إلى الجانب الهيكلي إلى إحلال أدوات ووسائل تسيير وتنظيم الشؤون الاقتصادية محل أخرى، وفيما يعزينا هنا إحلال أدوات التسيير والتنظيم غير المباشرة محل الأدوات المباشرة⁽¹⁾، ولقد بدأت هذه العملية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات في بلدان أوروبا الشرقية مثل بولونيا (أفريل 1989)، المجر (فيفري 1990)، رومانيا (ماي 1990)، بلغاريا (جوان 1990)، تشيكوسلوفاكيا (جويلية 1990)⁽²⁾... الخ.

أما بالنسبة للجزائر فقد بدأت سنة 1986 مع انخفاض أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار (الصادرات الجزائرية بالدولار) وزيادة عبء المديونية التي دفعت بالسلطات الجزائرية بالتوجه نحو اقتصاد السوق، هذا الاتجاه الذي لم يقرر بصفة رسمية أو علانية إلا بعد أحداث أكتوبر 1988.⁽³⁾

وبشكل عام تفيدنا التجارب المختلفة الحديثة في مجال الإصلاح الاقتصادي الهادف إلى إقامة اقتصاد السوق انطلاقا من اقتصاد موجه بأن هذه العملية تتضمن خمس شروط أساسية هي:⁽⁴⁾

* الشرط الأول: ويتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال:

— محو السيولات النقدية الفائضة s'il y'en a éliminer les sur liquidités
(Monetary overhang)

بواسطة بيع السكنات، السلع الاستهلاكية المستوردة، المنتجات المالية (كالسندات، الأسهم... الخ).

— مراقبة العملة من خلال معدلات الفائدة وإعادة تمويل الاحتياطي الإجباري.

(1) محمد الشريف إيمان: "الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الإنعزال"، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، فيفري 1999، ص 416.

(2) Ivan SAMSON, op cit, p 50.

(3) Hocine.BENISSAAD: «Algérie, restructurations et réformes économiques 1979-1993», OPU, 1994, p 05.

(4) Ivan SAMSON, op cit, p 57-58-59.

- التحكم في الأجور.
- تخفيض عجز الميزانية من خلال تخفيض الاستثمارات، الإعانات، النفقات العسكرية، النفقات الإدارية... الخ.
- علاج المديونية الخارجية.
- محو مشكلة ندرة السلع.
- * الشرط الثاني: هو تحرير الاقتصاد وذلك من خلال:
 - تحرير الأسعار، التبادلات الداخلية والخارجية.
 - تحرير حركة رؤوس الأموال في الداخل والخارج.
 - محو الإعانات والإعفاءات للمؤسسات.
 - فتح المجال للاستثمار الأجنبي.
- وضع نظام مصرفي يسمح للعملة الوطنية أن تصبح قابلة للصرف على الأقل على المستوى الداخلي.
- تقديم كل التسهيلات لدخول رؤوس الأموال الأجنبية.
- القضاء على احتكار الدولة للاقتصاد من أجل السماح للمنافسة أن تلعب دورها.
- * الشرط الثالث: ويتمثل في الخصخصة وذلك من أجل رفع نصيب القطاع الخاص في الاقتصاد.
- * الشرط الرابع: ويتمثل في وضع إطار مؤسسي، حيث أن اقتصاد السوق لا يمكن أن يطور مبادئه إلا في إطار مؤسسات ضرورية لتشغيله، وتتمثل في:
 - النظام المصرفي.

— السوق النقدي.

— السوق المالي.

— وضع تشريعات خاصة بالمؤسسات مثل العقود، قانون الإفلاس، قانون المنافسة... مع وجود محاكم متخصصة.

— وضع نظام جبائي فعال على الخواص وعلى الشركات.

— خلق سوق حقيقي للعمل.

* الشرط الخامس: ويتمثل في إعادة تنشيط الاقتصاد وإعادة بعثه وذلك من أجل الوصول إلى معايير اقتصاد السوق، فعلى المستوى الكلي ينبغي التقليل من حصة الصناعة والفلاحة، تخفيض المناصب الإدارية وتطوير وبصفة معتبرة الخدمات التجارية، كذلك يجب خلق نسيج صناعي متعدد وإعادة تنشيط أو بعث التبادلات الخارجية. أما على المستوى الجزئي فيجب أن يعاد النظر في تخصص المؤسسات.

بالإضافة إلى كل هذه الشروط لا بد من توفر شيء أساسي وفي غاية الأهمية، ألا وهو ضرورة قيام سياسة اقتصادية كفيلة بتحقيق هذا الانتقال⁽¹⁾، ورغم الإجماع على ضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق، إلا أن ما يلاحظ هو الافتقار إلى سياسة اقتصادية كفيلة بتحقيق هذا الانتقال، فضرورة قيام سياسة اقتصادية تسمح ببروز قواعد اقتصاد منتج للخيرات بحيث تكون العلاقة بين العمل والربح الحقيقي مضبوطة وذلك بالاعتماد على الثروات المادية والبشرية الداخلية للبلد بالدرجة الأولى.

ولعل من بين السياسات المقترحة تلك التي طبقت في فرنسا غداة الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الحالة الاقتصادية يومها تشكو من مشاكل متعلقة بالتسيير الإداري، ولكن هذا لا يعني نقل هذه السياسة لتطبق كما هي على الاقتصاد الجزائري، ولكن يمكن استخلاص دروس منها كما يمكن تكييفها مع معطيات الاقتصاد الوطني، حيث صرح مسؤول الـ FMI: "بالنسبة لكل البلدان يجب التفكير

عالميا والعمل محليا⁽²⁾. إذن من خلال الشروط السابقة يمكن تحديد ثلاث مراحل أساسية للانتقال إلى اقتصاد السوق وهي:

— المرحلة الأولى: وهي مرحلة التحرير الاقتصادي وتتمثل في تحرير الأسعار وفتح الأسواق وتعتبر هذه المرحلة من أصعب مراحل عملية الانتقال، ويمكن أن تتم بطريقتين:

أ — المرحلة "Gradualisme": وهي تعني التحويل بصفة تدريجية وهي أقل خطورة.

ب — العلاج بالاصطدام "Traitement de choc": وهنا يتم التحول بصفة سريعة وعنيفة دون الأخذ بعين الاعتبار الأخطار الممكن حدوثها، وهنا نذكر بالمقولة الشهيرة للبروفيسور "ر. بار" الذي يقول فيما يخص "طريقة العلاج بالصدمة" التي ينصح بها بعض المختصين بأنه: "يمكننا أن نتلقى الصدمة دون طريقة العلاج".

إن أصحاب القرار في بلادنا بعد أن حاولوا تطبيق طريقة العلاج بالصدمة خلال سنتي 1990 و 1991 فقد فضلوا اليوم الرجوع إلى المفهوم التدريجي وقد ساعد التراكم المحصور المتشعب للمسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الذي تشهده بلادنا على اختيار هذا المسعى⁽³⁾.

— المرحلة الثانية: وتتمثل في الاستقرار "Stabilisation": وذلك من خلال وضع قواعد وإجراءات اقتصادية وسياسية صلبة، فالجانب السياسي يلعب دورا هاما في هذه المرحلة نظرا لأن نجاحها يعتمد على قدرة الدولة في التحكم وتحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية، فالدولة القوية لا بد أن تكون ديمقراطية وتتوفر على شرعية صلبة⁽⁴⁾.

(1) فؤيد بوطالب: "الطريق نحو اقتصاد السوق"، الخبر 1994/12/27، ص 05.

(2) SMAIL BOUKHAOUA : « Economie de marché : Attentes et inquiétudes », El Watan, 30/01/1997, p 07.

(3) عبد المجيد بوزيدي: "تسعينيات الاقتصاد الجزائري، حدود السياسات الظرفية"، ترجمة جريب أم الحسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر 1999، ص 82.

(4) Ivan SAMSON, op cit, p 63.

— المرحلة الثالثة: وتتمثل في تحديد النموذج الاقتصادي الذي يجب وضعه ومستوى التنمية الذي تتحصل عليه الدولة بعد هذه المرحلة.

إلا أنه لا يخفى على أحد أن نجاح العملية يتطلب ويتوقف على عدة عوامل، خاصة منها تلك التي تعني السلطات العمومية التي يجب أن تتسم بوضوح الرؤية وبعد النظر والجدية في الأداء واستقرار واستمرار مؤسسات الدولة ومثابرتها، وتجنيد كل الفئات الاجتماعية والتيارات السياسية حول مشروع الانتقال، فالانتقال عملية جدلية وعمل يومي متواصل يتطلب النفس الطويل والتضحيات الجسام من الجميع⁽¹⁾.

وفي السياق الخاص بالجزائر التي تسعى إلى إقامة اقتصاد السوق، تطرح مسألة تطبيق القوانين الاقتصادية العالمية. وما يزيد الأمور تعقيدا هو عدم التوصل إلى تعريف نموذج اقتصاد السوق الجزائري، وبالتالي فإنه لم يتفق بالإجماع بعد على ضرورة خصخصة المؤسسات العمومية، وسبب ذلك يكمن في وجود اختلافات بشأن تدخل الدولة في الدائرة الاقتصادية، سواء كان ذلك التدخل مباشرا عن طريق مجموعة قوانين تهدف إلى ضمان المصلحة العمومية والنظام العمومي الاقتصادي، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة عناصر قانونية واقتصادية مستقلة (المؤسسات العمومية الاقتصادية، المؤسسة على شكل شركات تجارية بصفة خاصة). ويتمحور النقاش الجاري حاليا حول اقتصاد السوق حول خيارين مختلفين:

— الأول هو نظام اقتصاد السوق التنافسي من خلال إعادة تنظيم الاقتصاد عن طريق خصخصة القطاع العمومي والمؤسسات الاقتصادية العمومية.

— الخيار الثاني يميل أكثر إلى ما يعرف بالسوق التنافسية أو اقتصاد سوق خاضع لإشراف الدولة.

وبهذا ينتقل النقاش إلى المجال القانوني، حيث أنه يتعين على الدولة باستعمال المنتج القانوني، التوفيق بين مختلف خيارات الخصخصة وإيجاد نقطة التوازن بينها تماشيا مع ديناميكية اقتصاد السوق وهدف التنمية.

(1) محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 417.

وإذ يرفض اليوم أن تتدخل الدولة، نتساءل في ظل واقع التخلف الذي نعيشه، إن توفرت أي إمكانيات لاستبدال الدولة بقوة اجتماعية أخرى قادرة على تحقيق التنمية، وهل تقدر عمليات الخصخصة على خلق تلك الديناميكية.

3 - معوقات الانتقال إلى اقتصاد السوق:

إن عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق ليست بالعملية السهلة، وليست من نوع العمليات التي يجري إنجازها بسرعة، لهذا فإنه عادة ما تقف أمام هذا الانتقال صعوبات كبيرة منها ما هي اقتصادية ومنها ما هي اجتماعية، ومنها ما يتعلق بثقافة المجتمع والعقليات والذهنيات السائدة، وفيما يخص الاقتصاد الجزائري فإن هذه المعوقات هي:

1 - ضعف الجهاز المصرفي والبنكي، إذ أن أي اقتصاد قوي وفعال لا يمكن أن ينجح بدون نظام بنكي ومالي متطور، وهذا ما شكل عوائق كبيرة للجزائر بمتابعة الإصلاحات وفي تحقيق الانطلاقة الاقتصادية، وأخيرا وخاصة في ظهور سوق مالي والذي بدوره اقتصاد السوق لا يعني شيء⁽¹⁾.

2 - النقص الرهيب في النظام الإداري للمؤسسات، فالانتقال إلى اقتصاد السوق لا يكفي بوضع عدد كبير من النصوص والقوانين دون التغيير في الأشخاص والكفاءات. فالشيء الملاحظ سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى المسيرين للدولة ككل هو استمرار نفس الإطارات البشرية التي كونت الثقافة الإدارية التي لا تتفق مع اقتصاد السوق⁽²⁾.

3 - مشكلة تطبيق القوانين الاقتصادية العالمية، وما يزيد الأمور تعقيدا هو عدم التوصل إلى تعريف نموذج اقتصاد السوق الجزائري، وبالتالي فإنه لم يتفق بالإجماع بعد على ضرورة خصوصية المؤسسات العمومية، وسبب ذلك يكمن في وجود اختلافات بشأن تدخل الدولة في الدائرة الاقتصادية سواء كان ذلك التدخل مباشرا عن طريق مجموعة قوانين تهدف إلى ضمان المصلحة العمومية والنظام

(1) Salah MOUHOUBI : «L'Algérie à l'épreuve des réformes économiques», OPU, 1998, p 37.

(2) ناصر دادي عدون : " الإدارة والتخطيط الاستراتيجي "، مرجع سبق ذكره، ص 182.

العمومي الاقتصادي، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة عناصر قانونية واقتصادية مستقلة (المؤسسة على شكل شركات تجارية، بصفة خاصة). وهنا ينتقل الإشكال إلى المجال القانوني حيث أنه يتعين على الدولة في إصدار القوانين التوفيق بين مختلف خيارات الخصوصية وإيجاد نقطة التوازن بينها تماثيا مع ديناميكية اقتصاد السوق وهدف التنمية.⁽¹⁾

4 — المعوقات السياسية والمتمثلة في عدم وجود استقرار في النظام، أضف إلى ذلك الإضطرابات الأمنية والتي أثرت وبشكل كبير على جلب الاستثمارات الأجنبية، أما الإشكال الكبير فهو تركيبة النظام في حد ذاته والعقلية التسييرية التي لم تتبدل منذ 1962، فنفس المبدأ والإيديولوجية التي كانت تطبق الاقتصاد المسير هي التي تقود الجزائر اليوم نحو اقتصاد السوق.

5 — الطابع المحلي للعملة الجزائرية وعدم قابليتها للتحويل إلا بترخيص إداري وبأسعار صرف إدارية بعيدة عن الحقيقة، وبالتالي فإن أي توسع في عملية الإصدار النقدي لن يكون له أي أثر على زيادة الاستثمار لأن المستثمرين لن يتمكنوا من اقتناء ما يحتاجونه من وسائل الإنتاج بالعملة الوطنية.

بالإضافة إلى الحواجز الإدارية المفروضة على دخول السلع الإنتاجية من خارج الوطن، فالمواطن الجزائري لن يتلقى أي صعوبات في استيراد سلع استهلاكية بينما تواجهه عراقيل إدارية وتكاليف إضافية عند استيراده للسلع الإنتاجية، وتشكل هذه الأسباب عائقا رئيسيا أمام المنتجين في الدخول إلى سوق معينة وفي الانتقال بين الأسواق.⁽²⁾

6 — خضوع عناصر الإنتاج للتوجه المركزي⁽³⁾: حيث في الاقتصاديات التي كانت تعتمد على نظام التخطيط نجد أن توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف الاستخدامات

(1) حمادي حميد : " خصوصية المؤسسات العمومية في القانون الجزائري " ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، فيفري 1999، ص 275.

(2) عبد العزيز شراي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(3) حسن بهلول : " الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية " ، مرجع سبق ذكره، ص 209.

أو من حيث توزيع الناتج الصافي بينها كمدخيل للأشخاص يخضع للإدارة المركزية، لهذا يطلق عليه اسم الاقتصاد الطائع (*).

ومنه ولنقل تسيير الاقتصاد من نظام موجه إلى نظام حرّ، لا بدّ من إحداث تغييرات كبيرة في العلاقات الإنتاجية القائمة من جهة، ولا بدّ من توفر الوقت الكافي للتكيف مع العلاقات الإنتاجية الجديدة من جهة أخرى. فهي صعوبات اقتصادية موضوعية يجب عدم تجاهلها أو عدم الاستهانة بها لإنجاز عملية الانتقال بأقل تكاليف ممكنة.

7 - معوقات المحيط: نقصد بالمحيط هنا كل من المحيط الداخلي وكذا المحيط الخارجي، فعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق قد تكون عملية سهلة قانونيا، لكن ما لا يمكن تغييره بسهولة هي معوقات المحيط. فنظام اقتصاد السوق يتطلب ذهنيات تدرك قيمة عناصر الإنتاج خاصة العمل وكذا حرية هذه العناصر في الحركة وذلك في إطار المنافسة وهذا ما لا نجده اليوم في أغلب المؤسسات الوطنية، فالمحيط الداخلي للمؤسسة ما يزال يجهل أو بالأحرى يتجاهل قيمة عناصر الإنتاج، ورغم أن المؤسسات تعد أكثرها في ظل الاستقلالية إلا أن عالم الانتكاس والتهاون وحتى التبذير ما يزال يطبع أغلب عمالها. كما أن المحيط الخارجي للمؤسسة ما يزال يعمل بالذهنية الاشتراكية، حيث يعمل على تجاهل قيمة الوقت في سير العمليات الاقتصادية.

8 - المعوقات الإدارية: يمكن اعتبار المعوقات الإدارية من جملة صعوبات المحيط، لكنها تشكل موضوعا لوحده نظرا لأهميتها فالمنتجع لشريط نشاطات المؤسسات ببلادنا يتّوحد إلى أن الإدارة فيها تميزت خاصة في المراحل السابقة للمسيرة التنموية باحتكار المسؤول الإداري للسلطة والتسلط⁽¹⁾. ففعالية التسيير الإداري في المؤسسة لا تخضع للقواعد الإدارية إلا نادرا، وإنما تخضع للعلاقات الشخصية... إلخ.

(* أول من أطلق هذا الاسم هو الاقتصادي " جورج سوكولوف " وسمى كذلك كون الشخص المالك للجهاز الاقتصادي لبلاد هي الدولة تحت شكل الملكية الوطنية.
(1) جمال غلاب: المؤسسات العمومية وتحديات اقتصاد السوق - الطريق نحو الخصوصية، " الخير " 1994/04/17، ص 04.

9 — المعوقات الاجتماعية: لعل من أكبر هذه المعوقات تلك الناجمة عن مسألة تحرير الأسعار التي اشتراطها صندوق النقد الدولي (F.M.I)، فنظام اقتصاد السوق لا يرى جدوى من تدعيم هذه المواد طالما أن قانون الطلب والعرض وبفضل عامل المنافسة سيكفل الأسعار المناسبة من جهة والجودة المطلوبة من جهة أخرى، وأن عملية الدعم تمثل في حد ذاتها تدخل غير مقبول في سير هذه الميكانيزمات وبذلك فهي تشكل معوقات لقيامه.

10 — ضعف رؤوس الأموال المحلية، ولاسيما بسبب وجود قطاع غير رسمي مهم يتشكل من عدد كبير من المؤسسات المقيدة في السجل التجاري والتي تمارس أنشطتها من دون فوترة أحيانا، وفوترة بعض عملياتها التجارية أحيانا أخرى، وهنا تطرح إشكالية تكيف الخدمات الجمركية وفعاليات إجراء المراقبة المحققة على مستوى القطاع الغير رسمي لإدماجه في السوق الرسمية.⁽¹⁾

4 — ديناميكية التغيير في المؤسسة الجزائرية :

كان من المفترض أن التغيير في التسيير الداخلي للمؤسسة ابتداء من سنة 1988 والذي كان من المتوقع أن يذهب باستقلالية المؤسسات إلى القيام بالمنافسة تدريجيا وأداء دورها الاقتصادي، إلا أن هذا لم يتحقق نظرا لتراكمات متعددة سبق الإشارة إليها.

وفي نهاية سنة 1994 تجد المؤسسات نفسها أمام الاختيار الصعب والضروري وهو القيام بتطبيق التخطيط الإستراتيجي وما يلزمه من شروط مثل تخفيض التكاليف وإعادة الهيكلة للمؤسسة، ومع التزام الجزائر بعقود مع صندوق النقد الدولي من خلال إعادة هيكلة اقتصادها، تجد المؤسسة العمومية نفسها مجبرة بالدخول ضمن الإتجاه العام للاقتصاد الوطني الذي سوف يتميز بحرية النشاط والتجارة وغيرها، خاصة مع ما تمثله التجارة الخارجية من مشاكل المنافسة سواء من ناحية الأسعار أو من ناحية النوعية.

(1) على مبروكي: "تكييف عملية خوصصة المؤسسات العمومية مع متطلبات اقتصاد السوق والأهداف السياسية للدولة"، بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، فيفري 1999 مرجع سبق ذكره، ص 403.

وما دامت المؤسسات العمومية هي المركبة الأساسية للاقتصاد الوطني، ولمرور هذا الاقتصاد بظروف صعبة، يصبح من المنطقي أن الإستمرار في دعم هذه المؤسسات يصعب أو يستحيل، وكل دعم أو عون يقدم للمؤسسات العمومية يعتبر إطالة لضعف هذه المؤسسات من جهة وفي نفس الوقت تضيق للطاقت والأموال الوطنية من جهة أخرى. وحتى تستطيع المؤسسات العمومية القيام بنشاطها أمام ما يواجهها من مصاعب ذات المصادر والخصائص المختلفة عليها أن تعي أن نجاحها يرتبط أساسا بطاقتها الداخلية، وكفاءتها ومواردها المتوفرة، وأن تتخلى عن فكرة الدعم من طرف الدولة. وللمرور إلى اقتصاد السوق يتوجب عليها القيام بإعداد وتنفيذ خطة إعادة الهيكلة من أجل القضاء على الاختلالات الداخلية فيها، وتحدد على أساسه فعاليتها وكفاءتها. وهنا نلاحظ أن إعادة هيكلة المؤسسة من خلال خطة التعديل تتحول من مجال التعديل بالبحث عن الموارد المالية إلى مجال التعديل الداخلي وهو أصل المشاكل التي تعاني منها المؤسسات، وبدون هذا الإصلاح الداخلي لا يمكن لها الصمود والبقاء، وهو التحدي المفروض عليها لكي تنجح أو تنسحب نهائيا.

وحسب وضعية المؤسسات، يمكن التمييز بين نوعين من خطط التصحيح التي تأخذ المحتوى الإستراتيجي ⁽¹⁾

1 - خطة تصحيح للمؤسسات التي تعتبر ذات كفاءة ولها نتائج مقبولة ولكنها تتوقع مشاكل تستلزم تعديلات داخلية.

2 - خطة تصحيح للمؤسسات التي تكون في أزمة، وهي التي تعتبر في أكثر حاجة إلى هذه الخطة. وخطة التصحيح تعبر عن مجموعة من التدابير والهادفة إلى القيام بتموقع إستراتيجي، مراجعة الإجراءات والأدوات العملية للتسيير والتكيف بأكثر فاعلية مع المحيط الجديد وتطبيق في المستقبل تعديلات وقائية. وهذه التدابير تتمثل فيما يلي:

- التشخيص الإستراتيجي.

(1) ناصر دادي عتوز: " الإدارة والتخطيط الإستراتيجي "، مرجع سبق ذكره، ص 167.

— القضاء على التكاليف الزائدة وتخفيض العمال، والتنازل عن الاستثمارات...

— تطبيق التسويق. (Le Marketing)

— الثقافة الجديدة الواجب تجذيرها.

ومن خلال هذه النقاط نلاحظ أن الخطة التصحيحية الداخلية للمؤسسة ما هي في الواقع إلا خطة استراتيجية انتقالية أو من نوع خاص لهذه الفترة، وهي تستوجب القيام بكل مراحل التخطيط الإستراتيجي وتحديد الأهداف الإستراتيجية عبر أفق معينة متوسطة قد يصل إلى 5 سنوات، تحاول المؤسسة فيه الوصول إلى تحقيق الشروط والعوامل الضرورية في الحكم في نشاطها ومصدرها بعد ذلك، وهذا يعني أيضا توزيع هذه الأهداف إلى أهداف قصيرة الأجل وسنوية، وعبر فروع ومستويات المؤسسة.

وإذا كانت خطة التصحيح هي خطة استراتيجية خاصة، أو انتقالية، فإن المؤسسات الصناعية العمومية، سواء في هذه الخطة أو غيرها في المستقبل، عليها أن تعمل على إتباع الخطوات العامة للخطة الإستراتيجية كما رأينا سابقا، وفي حالة وضعية هذه المؤسسات يجب أن يصب الاهتمام على المشاكل والظروف الخاصة بها وبالوقت الذي يتم فيه إعداد هذه الخطة، وأن تكون لديها النظرة الإستراتيجية طويلة الأجل، وما يرتبط بها وبمحيطها الوطني وتحركه، وأيضا المغاربي والمتوسطي، مع متابعة علاقة الجزائر بالسوق الأوروبية المشتركة (CEE) ومنظمة التجارة الدولية (OMC)، وفي هذه الخطة يتم اتخاذ القرارات المتوسطة وقصيرة الأجل بعيدا عن القرارات الارتجالية التي طالما تميزت بها الإدارة في هذه المؤسسات في مراحل سابقة.

ونظرا لظروف الاقتصاد الجزائري، فإن الجوانب التالية، والتي كانت تمثل مفاتيح نجاح المؤسسات في مجتمعات متطورة لفترة الثمانينات، تبقى صالحة لأن تكون مفاتيح النجاح للمؤسسة الصناعية الجزائرية:

— اختيار المنتجات، معرفة البيع، ومعرفة الشراء.

— حسن التسيير المالي.

— العالمية وهي تعني رفض الحماية.

— التحكم في النقنيات: التوفيق بين الإنتاجية والتشغيل.

— تدعيم المساهمين: طلب التمويل بإصدار أسهم جديدة.

وإذا كانت استراتيجية المؤسسة تمر بشكل أو بآخر بالعوامل السابقة مجتمعة، وكلها تتكامل فيما بينها، فإن أهداف المؤسسة في مرحلة السوق لا يجب أن تمر آليا عبر الدعوة إلى التخفيض من نشاط المؤسسة والتخلص من أصولها، نظرا لعدة أسباب منها:

1 — أن مختلف الإستراتيجيات الممكنة تستوجب دراسة وتشخيص إمكانيات المؤسسة، ونقاط قوتها وضعفها وغيرها، وضرورة الاستفادة أكثر من نقاط القوة والمزايا التي تقدمها.

2 — كما أن هناك في المؤسسات طاقات عاطلة غير مستعملة، والعمل على تحريكها يعتبر أولى من تقليصها وذلك لزيادة كفاءة المؤسسة رغم ما تقدمه هذه العملية من سيولة وتخفيض نصيب السوق للمؤسسة المتقلصة وما ينتج عنها من إمكانية تحكم أسهل في السوق وتغييراته.

3 — أن اختيار سياسة الانسحاب أو تقليص النشاط، أو بالعكس توسيعه يتعلق بجزء كبير بنوعية المنتج الذي تقدمه المؤسسة، ووضعها الحالي في السوق، وعلاقتها مع المتعاملين... الخ. ولكن من جهة أخرى ما يمكن ملاحظته في مختلف المؤسسات العمومية هو انعدام الخطة الإستراتيجية وعدم استخدام التخطيط الإستراتيجي رغم أهميته في المؤسسات العمومية وهذا يعود لعدة أسباب منها:

— ضعف أو انعدام عملية التخطيط بمختلف أنواعها، والإعتماد فقط على التقديرات.

— عدم الإهتمام بالسوق والمستهلكين، نظرا لأن المنتجات تستهلك من طرف جهات عمومية محددة مسبقا وبالكميات والأسعار أيضا.

— عدم الإهتمام بالسوق والأسعار وبالتالي برامج المبيعات لأن التسيير في المؤسسة العمومية كان لا يعطي هذه العناصر إلا دورا ثانويا، والدور الأساسي كان الإنتاج، وهو ما أدى ببعض المؤسسات إلى إنتاج منتجات ذات مواصفات غير قابلة للإستعمال.

الخاتمة:

لقد عرفت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ظروفًا صعبة تميزت بضعف مردوديتها وطاقة إنتاجها وتراكم ديونها وفي كثير من الحالات عجزها عن تأدية دورها الطبيعي المتمثل في خلق الثروة وتحقيق الربح تماشيًا مع ما هو متعارف عليه في كل الاقتصاديات.

وعلى الرغم من أن اعتماد النهج الاشتراكي بعد الاستقلال لإحداث التنمية الاقتصادية قد وجد تبريره في البحث على تحقيق العدالة الاجتماعية والرفي الاجتماعي من خلال رفع المستوى المعيشي للسكان، إلا أن تبني هذا النهج نتجت عنه صعوبات اقتصادية واجتماعية أثرت وبشكل كبير على نجاح عملية التنمية.

ومع ظهور علامات أصبحت توحى بإحلال الاقتصاد الحر مكان الاقتصاد الموجه أصبحت المؤسسات الصناعية الجزائرية تواجه منافسة حادة في السوق الوطنية خاصة وأن هذه المؤسسات لم تكن مستعدة لهذه المرحلة لأنها كانت تسير وتعيش في وضعية اقتصاد محمي من المنافسة ومحتكر بقوة القرار الإداري لها.

ومع بداية التسعينيات وجدت هذه المؤسسات نفسها في مستوى من التنافسية لا تسمح لها بمواجهة المؤسسات الأجنبية التي تقوم بتصريف منتجاتها في السوق الوطنية مما يحتم على المؤسسة الجزائرية القيام بمجهودات أكبر لتوفير وتنمية القدرة التنافسية لمنتجاتها إن أرادت البقاء والاستمرار في السوق. وبالتالي فإن عملية إعداد المؤسسة لمواجهة المنافسة الدولية تتطلب إصلاحين متزامنين:

الأول هو إصلاح المؤسسة بحد ذاتها. والثاني يتعلق بالمحيط العام لهذه المؤسسات. ونشير إلى أن انضمام الجزائر إلى منكطفقة التبادل الحر مع أوروبا والإنخراط في عضوية المنظمة العالمية للتجارة OMC أمران يتطلبان التحضير الجيد لتنافسية المؤسسات الجزائرية حتى تتفادى زوالها والصعوبات التي تنجم عنها.

وفي إطار العولمة المتنامية للأسواق يجب تعميق إعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسات الوطنية وهذا عن طريق برنامج تأهيا محدد يغير التركيبة الهيكلية في المؤسسة كتحسين طرق التسيير وتنمية الكفاءة الداخلية وتحسين استعمال المواد الداخلية، وتحديث الطاقة الإنتاجية، ويغير محيطها العام كالتشريعات المتحركة في سير النشاط الاقتصادي وإعادة تنظيم القطاع البنكي وإحداث سوق مالية نشطة وفعالة.

قائمة المراجع باللغة العربية

- 1 — أحمد هني: " اقتصاد الجزائر المستقلة "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991.
- 2 — محمد منصور الشريف: " أسباب اللجوء إلى التصحيح الهيكلي "، الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وأثاره على قطاعي التعدين والصحة، 20-21-22 نوفمبر 2000.
- 3 — محمد بلقاسم حسن بهلول: " سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر "، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.
- 4 — عبد اللطيف بن أشنهو: " التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980 "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1980.
- 5 — مجلة بحوث، العدد 01، 1992-1993، جامعة الجزائر.
- 6 — عبد الله بن دعيدة: " التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية "، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، فيفري 1999.
- 7 — تقرير صندوق النقد الدولي 1998.
- 8 — الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادر بتاريخ 1980/10/04.
- 9 — محمد بلقاسم حسن بهلول: " الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية "، منشورات دحلب 04-1993.
- 10 — أحمد طرطار: " الترشيح الاقتصادي للطاقت الإنتاجية "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.
- 11 — محبوب بن حمودة: " المسائل المالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة الاستدانة والمردودية "، الملتقى الوطني حول آفاق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة باتنة أيام 06-07-08 فيفري 1994.
- 12 — إسماعيل عرباجي: " اقتصاد المؤسسة، أهمية التنظيم، ديناميكية الهياكل "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996.
- 13 — عبد العزيز فهمي: " موسوعة المصطلحات الاقتصادية "، دار النهضة العربية، لبنان 1986.
- 14 — حسين عامر: " اقتصاد السوق، طابع الاقتصاد الحر "، دار الكتاب الحديث، القاهرة 1999.

- 15 — ضياء مجيد الموسوي: " الخصوصية والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995.
- 16 — عبد العزيز شرابي: " المؤسسة العمومية في الجزائر بين التخطيط المركزي واقتصاد السوق"، مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية، العدد 1993/4.
- 17 — محمد الشريف إلمان: " الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال"، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، فيفري 1999.
- 18 — قويدر بوطالب: " الطريق نحو اقتصاد السوق"، جريدة الخبر في 1994/12/27.
- 19 — عبد المجيد بوزيدي، ترجمة جريبب أم الحسن: "تسعينيات الاقتصاد الجزائري، حدود السياسات الظرفية"، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر 1999.
- 20 — ناصر دادي عدون: " الإدارة والتخطيط الإستراتيجي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001-03.
- 21 — حميدي حميد: " خصوصية المؤسسات العمومية في القانون الجزائري"، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، فيفري 1999.
- 22 — جمال غلاب: " المؤسسات العمومية وتحديات اقتصاد السوق، الطريق نحو الخصوصية"، الخبر 1994/04/17.
- 23 — علي مبروكي: " تكييف عملية خصوصية المؤسسات العمومية مع متطلبات اقتصاد السوق والأهداف السياسية للدولة"، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، فيفري 1999.

المراجع باللغة الأجنبية

- 1-Hocine Benissaad : « Algérie : restructurations et réformes économiques 1979-1993 », OPU, 1994.
- 2-Ahmed Benbitour : « L'Algérie au troisième millénaire, défis et potentialités », 1^{ère} édition, Marinoor, 1998.
- 3-Abdel-Madjid Djenane : « Réformes économiques et agriculture en Algérie », Thèse de Doctorat d'état, ISEFEY, 1997, Université de Sétif.
- 4- Smail Boukhaoua : « Economie de marché : attente et inquiétude », EL WATAN, 30/01/1997.
- 5-Ivan Samson : « Des grands problèmes économiques contemporains », 2^{ème} édition, OPU, 1993.
- 6-Hocine Benissaad : « L'ajustement structurel, objectifs et expériences », OPU, 1993.
- 7-Hocine Benissaad: « Algérie, restructuraion et réformes économiques ».
- 8- Smail Boukhaoua : « Economie de marché : attente et inquiétudes », EL WATAN, 30/01/1997.
- 9-Salah Mouhoubi:« L'Algérie à l'épreuve des réformes économiques », OPU, 1998.